غطى عليه النعيم وقول الاخر، ورب امرء ناقص عقله وقد
تعجب الناس من شخصه، واخر تحسبه احمقا وياتيك الامر من فضله،
وقول صالح البرجمي، ورب امور لا يضيرك ضيرها، والقلب
من مخشاهن وجيب، الوجيب الخفقان وقول عدي ابن زيد،
رب مامول وراج املا، قد ثناه الدهر عن ذلك الامل
قال والتقليل بها نادر **ولها الصدر** لانها لانشاء التقليل
على راي الاكثرين او لانشاء التكثير عند القايل به **وبجرورها**
نكرة باجماع **موصوفة على الاصح** اما كونه نكرة فلان وضعها
لتقليل نوع من جنس كما هو مذهب الاكثرين فوجب وقوع النكرة
لحصول معنى الجنس بها دون التعريف اذ نوعرف لوقع التعريف
زيادة ضايعة واما وصف النكرة فلتحصيل الافادة بالنوع
لان الصفة تخصص الجنس المذكور فيصير بها نوعا فيكون ما
تقتضيه رب من دخولها على نوع من جنس موفرا عليها وقد
جوز ابن مالك وقوع مجرورها نكرة غير موصوفة واستشهد
بنحو قولها يارب قايلة غدا يا لهف ام معاوية وقوله الا رب مانق
با حرم عيره، فلا نشاء من هجران من كان يجرها، تزله رب مستغرق
لا مال له، وعظيم الفقر وهو ذو نشب، ولا دليل في شي
من ذلك لجواز تقدير الموصوف **واجيز رب رجل وغلامه لانه**
بتقدير وغلام له بخلاف رب رب رجل وزيد
لانه لا يتاتى فيه مثل ذلك التقدير والعلة التي اقتصر عليها
تنتقض بعدم جواز رب غلام رجل مع انه بتقدير رب غلام

لزيد ولا بات بزادمع وقوعه تابعا وهم كثيرا ما يغتفرون في
الاوايل على انه لا حاجة الى هذا التاويل في المثال المذكور لان
الضمير في غلامه عايد الى نكرة غير مختصة بحكم فهو نكرة والمضاف
اليه كذلك **او مضمر مبهم** اي لم يقصد به معين يرجع اليه بل مجهول **ذهني**
مفرد مذكر وان انث او ثني او جمع مميزه تقول ربه رجلا وامراة
ورجلين ورجالا ونساء **خلافا للكوفيين في مطابقة المميز**
فيونث في نحو ربها امراة ويثنى ويجمع في نحو ربهما رجلين
وامراتين وربهم رجالا وربهن نساء والخلاف مبني على ان هذا
الضمير هل هو لمقدر ذهني نعم او هو لمذكور والبصريون قالوا
بالاول فلذلك افردوه والكوفيون قالوا بالثاني حيث كان هذا
جوابا لسوال مقدار فاوجبوا مطابقة الضمير للمذكور في السوال
المقدر كانه قيل هل من رجل كريم او من امراة كريمة او من رجلين
كريمين او من رجال كرام او من نساء كرام فقيل ربه وربها وربهما
وربهم وربهن على حسب المميز لعوده الى ذلك المذكور في السوال
تقديرا قال ابن الحاجب في شرح المفصل وكلا القولين مشكل
اما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجلا كما جاز ربه رجلا اذ لا
فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم ان يجيزوا ربه وربهما وحدهما
ولا حاجة الى هذا التمييز فانه مضمر لمتقدم الذكر ويلزمهم ايضا
جواز رب الرجل من طريق الاولى لان المضمر اعرف فاذا جاز
هذا معه جاز المعرف باللام والاولى ما قاله البصريون ويجاب عن
ذلك بانه وان كان مضمرا لكنه مبهم من غير قصد فلا بد من ان يتقدم ما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)